مجلة المقاولاتية والتنمية المستدامة
المجلد رقم 05 العدد 01 / 2023

آليات التمويل الإسلامي لدعم المقاولة النسوية في الجزائر

Islamic financing mechanisms to support women's entrepreneurship in Algeria

موسوس مغنية[1]، صافر وسام[2]*

[1] جامعة الشلف (الجزائر مخبر الأنظمة المالية والمصرفية والسياسات الاقتصادية الكلية)، m.moussous@univ-chlef.dz

[2] جامعة الشلف (الجزائر)، مخبر الأنظمة المالية والمصرفية والسياسات الاقتصادية الكلية ، w.safer83@univ-chlef.dz

تاريخ الارسال: 2023/07/16. تاريخ القبول:2023/08/01 تاريخ النشر: 2023/08/22

ملخص: تهدف هذه الورقة البحثية إلى إبراز الدور الذي تلعبه آليات التمويل الإسلامي في دعم المقاولة النسوية في الجزائر، وذلك انطلاقاً من التعرف على الأسس المقاولة النسوية وتطورها في العالم، وأيضاً الإشارة إلى واقعها في الجزائر، مع النظر في أهم الأجهزة والآليات التي وضعتها الحكومة الجزائرية في سبيل تطوير هذه المشاريع، ثم التطرق إلى مختلف آليات التمويل الإسلامي الداعمة لها بشكل عام، ليتم في الأخير التوصل إلى أهم إيجابيات الاعتماد على التمويل الإسلامي لدعم المرأة الجزائرية المقاولة، وأهم المعيقات التي تحد هذا الدعم.

وقد استنتجنا من خلال هذه الدراسة، أن رغم الأجهزة الكثيرة التي وضعتها الدولة الجزائرية في سبيل تشجيع المقاولة والمقاولة النسوية، إلا أن تأثيرها لم يكن كما هو متوقع، وهذا نتيجة عدة عوامل أهمها نقص الثقة بين الطرفين، لذا استوجب البحث عن تقنيات أخرى أكثر ملائمة، وهو الآليات التمويلية الإسلامية، التي تقدم إلى جانب التمويل بدون فوائد، والقائم على المشاركة في الربح والخسارة، خدمات الاستشارة والتوجيه للنساء ذوي الخبرات الضعيفة في الاستثمارات، إلا أنه وعلى المستوى الوطني يصعب الاعتماد على هذه الآليات نظراً للعقبات الكثيرة التي يشهدها التمويل الإسلامي في الجزائر من تذبذب في البيئة القانونية والتنظيمية، وغياب التجديد والابتكار في المنتجات الإسلامية.

الكلمات المفتاحية: المقاولة النسوية، آليات التمويل الإسلامي، المرأة الجزائرية المقاولة، المشاركة في الربح والخسارة، خدمات الاستشارة والتوجيه.

تصنيف JEL: G24، M13.

Abstract : This research paper aims to highlight the role played by the mechanisms of Islamic finance in supporting feminist entrepreneurship in Algeria, based on identifying the foundations of feminist entrepreneurship and its development in the world, as well as referring to its reality in Algeria, with consideration of the most important devices and mechanisms established by the Algerian government in order to Developing these projects, and then addressing the various Islamic financing mechanisms that support them in general, in order to finally reach the most important advantages of relying on Islamic financing to support Algerian entrepreneurial women, and the most important obstacles that limit this support.

Through this study, we concluded that despite the many devices that the Algerian state put in place to encourage female entrepreneurship and entrepreneurship, their impact was not as expected, and this is the result of several factors, the most important of which is the lack of trust between the two parties, so it necessitated the search for other more appropriate techniques, It is the Islamic financing mechanisms that provide, in addition to interest-free financing, which is based on profit and loss sharing, counseling and guidance services for women with weak experience in investments. Fluctuations in the legal and regulatory environment, and the absence of innovation and innovation in Islamic products.

Keywords: women's entrepreneurship, Islamic financing mechanisms, Algerian women entrepreneurship, participation in profit and loss, counseling and guidance services.

Jel Classification Codes : G24, M13

*المؤلف المرسل: صافر وسام

توطئة (مقدّمة):

المرأة في عصرنا الحالي، أصبحت تمثل نصف المجتمع من خلال ثقافتها، والمستوى العلمي والمهني التي تتميز به، مع دخولها في العديد من مجالات الحياة والأدوار التي أصبحت تقدمها خاصة على مستوى أسرتها وحياتها العملية، ما شجع على فتح مجال الأعمال أمام النسوة في إطار ما يُسمى بالمقاولاتية النسوية، لما يمكن ان يقدمه العنصر النسوي من قيمة مضافة في نمو الاقتصاد، وذلك برفع الاحتكار الرجالي لمجال الأعمال، وتمكين المرأة من إنشاء نشاطها الاقتصادي الخاص.

ولا يختلف الأمر بالنسبة للجزائر، فحسب مؤشر مشاركة المرأة IPF، تساهم النساء الجزائريات بشكل كبير في النمو الاقتصادي والرفع من المستوى المعيشي على عدة أصعدة ومجالات، خاصة الحرف المنزلية، وحتى تتمكن الحكومة الجزائرية من دعم تأسيس المرأة لمشاريعها الخاصة وإقامة مؤسساتها، لتصل إلى مجالات تنافسية لابد لها من توفير التمويل اللازم والذي يحقق كفاءة وفاعلية لهذه المشاريع، ومن بين الآليات الأنجع لتمويل المقاولاتية النسوية، آليات التمويل الإسلامي.

انطلاقا مما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

كيف يدعم التمويل الإسلامي المقاولاتية النسوية في الجزائر؟

وللإحاطة أكثر بجوانب الموضوع، نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ماهي المقاولة النسوية و الصعوبات التي تواجهها؟
- ما هي أهم الأجهزة التي تسخرها الدولة الجزائرية فعلياً لتطوير المقاولة النسوية؟
- ما هي آليات التمويل الإسلامي التي يمكن تسخيرها لتحسين المقاولاتية النسوية؟
- فيما تتمثل أهم إيجابيات ومعيقات الاعتماد على التمويل الإسلامي لعد المرأة الجزائرية المقاولة؟

وللإجابة عن الإشكالية والأسئلة الفرعية، نطرح الفرضيات التالية:

- أنشأت الجزائر العديد من المؤسسات لدعم المقاولة النسوية لكن ساهمت في تطويرها بشكل متباطئ؛
- من آليات التمويل الإسلامي الداعمة للمقاولاتية النسوية صكوك التمويل الإسلامي؛
- من إيجابيات التمويل الإسلامي في دعم المقاولاتية النسوية اعتماده على مبدأ الربح والخسارة.

نلتمس أهمية هذه الدراسة من خلال أهمية الموضوع نفسه، فنتيجة أهمية المقاولاتية النسوية أصبحت تشغل الكثير من الدراسات، وكون الجزائر شجعت المرأة منذ الاستقلال، فلابد من تعزيز البحث حول سبل تطوير المقاولاتية النسوية وذلك بالاعتماد على أحد الآليات التي تعمل الحكومة الجزائرية حالياً على تطويرها ألا وهي الآليات التمويلية الإسلامية.

كما تهدف هذه الدراسة إلى تحديد العديد من النقاط، نذكر أهمها فيما يلي:

- إلقاء نظرة حول واقع المقاولاتية النسوية في الجزائر والأجهزة الداعمة لها؛
- التعرف على مختلف آليات التمويل الإسلامي التي يمكن تكييفها لدعم المقاولاتية النسوية؛
- استخلاص أهم إيجابيات دعم التمويل الإسلامي للمقاولاتية النسوية وأهم معيقاته.

وللتوصل إلى نتائج أكثر دقة ومصداقية، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، حيث أُعتمد الوصف في وصف عنصري المقاولاتية النسوية والتمويل الإسلامي، أما الجانب التحليلي أستخدم في ربط العلاقة بين آليات التمويل الإسلامي والمقاولاتية النسوية وتحليلها.

تم تقسيم هذه الورقة البحثية إلى ثلاث نقاط رئيسية هي:

1- مفهوم المقاولة النسوية، وواقعها في الجزائر؛

2- آليات التمويل الإسلامي الداعمة للمقاولة النسوية؛

3- سلبيات وإيجابيات تمويل المقاولة النسوية في الجزائر باستخدام آليات التمويل الإسلامي.

1. مفهوم المقاولة النسوية وواقعها في الجزائر

ISSN : 2716-7690 / EISSN : 2716-8727
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/672 / https://www.univ-chlef.dz/jesd

تعتبر المرأة في عصرنا الحالي، عنصر فعال على مستوى الكثير من المجالات، منها المجالات الاقتصادية، فامتهنت الحرف المنزلية وأصبح لها دور كبير في تحقيق مستوى معيشي معتبر، وتحقيق الاكتفاء الذاتي لها و لأسرتها، بالتالي اتجهت الاقتصاديات العالمية لدعم أعمال المرأة المقاولة وتشجيعها أكثر للولوج في عالم الاستثمار والمقاولات، من خلال السهر على توفير لها البيئة الملائمة لعملها.

1.1.مفهوم المقاولة النسوية: للوصول إلى تعريف أكثر دقة و وضوح نعرج على تعريف بعض المصطلحات ذات الصلة، منها المقاول ، المقاولة، والتوجه لمقاولاتي.

أ. **المقاول:** لقد تطور تعريف المقاول بالموازاة مع التطور الاقتصادي، لذا فقد اختلفت التعاريف التي أعطيت له، فمصطلح المقاول "Entrepreneur" ظهر في فرنسا خلال القرن السادس عشر وهي كلمة مشتقة من الفعل" Enreprendre" والذي معناه باشر، التزم، تعهد وفي اللغة الانجليزية تستعمل نفس الكلمة "Entrepreneur" للدلالة على نفس المعنى في اللغة الفرنسية. فالمقاول هو الشخص الذي لديه الإرادة والقدرة وبشكل مستقل على تحويل فكرة جديدة أو اختراع إلى ابتكار يجسد على أرض الواقع بالاعتماد على معلومة هامة من أجل تحقيق عوائد مالية عن طريق المخاطرة ويتصف بالإضافة إلى ما سبق بالجرأة، الثقة بالنفس، المعارف التسييرية، والقدرة على الإبداع. و بهذا يقود التطور الاقتصادي.كما يمكن تعريفه على أنه شخص مبدع ومسير لمؤسسة صغيرة ومتوسطة يساهم بنسبة كبيرة في رأس مال المؤسسة ويقوم بدور نشيط في القرارات المتعلقة بتوجهه أو حل مشاكلها. (مرزوق، 2021).

وحسب دراسات "Schumpeter" فالمقاول شخص مبدع يسعى للتغيير واقتناص الفرص واستخدام الموارد المتاحة بطرقة مختلفة تبرز قدرته على الإبداع والابتكار. (سنوسي، 2016، صفحة 05) .

ب. **المقاولة:** عرفها "Fayol" على أنها حالة خاصة يتم من خلالها خلق ثروات اقتصادية و اجتماعية لها خصائص تتصف بعدم التأكد ، أي تواجد الخطر ، و التي تدمج فيها أفراد ينبغي آن تكون لهم سلوكيات ذات قاعدة تتخصص بتقبل التغيير و أخطار مشتركة و الأخذ بالمبادرة و التدخل الفردي. (سنوسي، 2016، صفحة 05).

وبذلك فان المقاولة هي مجموعة من المراحل تؤدي إلى خلق مؤسسة، تعمل في محيط فيه مجموعة من المخاطر تعمل على خلق ثروات اقتصادية و اجتماعية.

ج. **المقاولاتية:** هي نوع من السلوك يتمثل في السعي نحو الابتكار مع تنظيم وإعادة تنظيم الآليات الاقتصادية والاجتماعية من اجل استغلال موارد وحالات معينة إضافة إلى تحمل المخاطرة وقبول الفشل، بحيث هي مسار يعمل على خلق شيء ما مختلف والحصول على قيمة بتخصيص الوقت والعمل الضروري مع تحمل المخاطر المالية والنفسية والاجتماعية المصاحبة لذلك، وفي نفس الوقت الحصول على نتائج في شكل رضا مالي و شخصي. (بلعايد، بياض، و مقدم، 2019، صفحة 25)، بالتالي فالتوجه المقاولاتي هو رغبة تنظيمية لإيجاد و قبول فرص جديدة وتحمل المسؤولية عن تأثير التغيير.

انطلاقا مما سبق فإن المقاولة النسوية هي مبادرة المرأة سواء وحدها أو برفقة شركاء إلى إنشاء أو شراء مؤسسة، وتقوم بتسييرها والإشراف عليها، وتتحمل مسؤوليتها المالية والإدارية والاجتماعية من اجل إنتاج أو تطوير منتجات جديدة ودخول أسواق جديدة.

أو هي عملية تقوم من خلالها امرأة أو مجموعة من النساء بإنشاء مؤسسة تستغل فيها مجموعة من الموارد الاقتصادية والاجتماعية لتوفير سلع أو خدمات للسوق مقابل ربح تحققه.

و بالتالي فان المقاولة النسوية يمكن أن تكون: (Dif, 2009-2010, p. 17)

- مجموعة من النساء يمارسون مهنة الأعمال المقاولاتية؛
- كل امرأة مستقلة بذاتها، تتحكم، تتخذ قرارات وتدير مقاولة (مؤسسة لحسابه الخاص)؛
- كل امرأة أنشأت مقاولة بطريقة مبتكرة ومبدعة.

و بذلك فالمرأة المقاولة هي المرأة الرائدة، تسير عملها وتطوره وتشغل عدد من العمال الأجراء أو تشتغل لحسابها الخاص ... وغيرها من العمليات الإدارية والتنظيمية والتشغيلية التي تقوم بها.

ISSN : 2716-7690 / EISSN : 2716-8727
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/672 / https://www.univ-chlef.dz/jesd

د. **خصائص المقاولة النسوية:** تتميز المقاولاتية النسوية عن غيرها بمجموعة من الخصائص منها:(Dif, 2009-2010, p. 17)

-رأس مال معقول، الأمر الذي يجلب المرأة التي تميل للإبداع و الابتكار و ترغب في الإشراف المباشر على أموالها؛

– الملكية الفردية أو العائلية أو الشراكة المحدودة، فكلما كان رأس المال منخفضا كلما كان بإمكان المرأة امتلاك مشروع يتماشى وقدراتها ومهاراتها؛

– استقلالية الإدارة بحيث تكون المرأة صاحبة المقاولة هي المديرة؛

– قلة التدرج الوظيفي بهذه المقاولات اعتبارا لعدد العملين، مما يساعد على اتخاذ القرارات بسهولة وسرعة، ويؤدي إلى استقرار اليد العاملة بها؛

– سرعة التكيف مع الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية.

هـ. **أبعاد المقاولة:** اقترح" كيفن ليرند" في نموذجه التشكيل التنظيمي ثلاث أبعاد في تشكيل المقاولة: (فنينش، 2020-2021، صفحة 185)

– الميل إلى التأسيس، أي الرغبة في محاولة تأسيس مشروع مقاولاتي؛

– النية في التأسيس وهي تزيد من احتمالية التوجه نحو الإنشاء تتفاعل فيها وضعيات اجتماعية معينة مع سمات وخلفيات الأفراد؛

– صناعة الحس، أي ترجمة هذا الميل و النية في مبادرات فعلية لجمع المعلومات و الموارد.

في حين صرح "تونس" أن علية إنشاء مقاولة تحدد في أربع مراحل هي: (فنينش، 2020-2021، صفحة 185)

– **النزعة:** أي وعي بإمكانية خلق مقاولة في المستقبل؛

– **النية:** أي وجود فكرة آو مشروع مع البحث عن المعلومات و المشورة؛

– **القرار:** أي إضفاء الطابع الرسمي على المشروع من خلال تعبئة الموارد اللازمة ، المالية و اللوجيستيكية؛

– **الفعل:** أي بداية النشاط من خلال انجاز أو إنتاج أول المنتوجات أو تقديم الخدمات.

و. **الصعوبات التي تواجه المقاولاتية النسوية:** دخول المرأة ميدان المقاولاتية يعترضه مجموعة من العوائق والصعوبات التي من شأنها تقليص الاستعدادات المقاولاتية عند المرأة، وتتمثل أهم هذه العوائق والصعوبات فيما يلي: (سلامي، 2021، الصفحات 52-55)

– غياب نموذج مقاولات لتقليده، وذلك لدخول النساء مجال المقاولة ليس من فترة طويلة، لذا نادراً ما نجد نموذج لمقاولات من اجل الاقتداء به، وهذا يؤثر على رغبات النساء وتوجهاتهم لاختيار الدخول في مجالات المقاولاتية؛

– ضيق وقت المرأة نتيجة تحملها مسؤوليات عائلية واجتماعية عديدة، وهذا يشكل عائقا أمامها يؤثر على تنقلها من مكان لآخر من اجل التفاوض مع المؤسسات والبنوك والمصادر التمويلية والمشاركة في الدورات التدريبية، كما يؤثر على تطوير قدراتها المقاولاتية أو تطوير مؤسستها إن كانت موجودة؛

– ضعف الموارد المالية، وهو العائق الأكثر تأثير على قدرة المرأة في إنشاء مقاولتها، فغالباً ما تفضل النساء ولعدة أسباب إنشاء مؤسستها من مدخراتها الخاصة أو من أموال تحصل عليها من محيطها الاجتماعي وعلاقاتها الخاصة، وقيمة أموال بدء المشروع هي التي تحدد نوع الفرص المستغلة والتي تختلف حسب حجم الأموال المسخرة لها، فكلما كانت الأموال المستعملة قليلة أدى ذلك إلى استغلال فرص اقل جاذبية؛

– بالإضافة إلى عوائق أخرى مثل المستوى التعليمي و الثقافي للمرأة، نقص الخبرة، عدم توفر العقار...و غيرها.

2.1. آليات دعم المقاولة النسوية في الجزائر

منذ الاستقلال عملت الجزائر على تشجيع دور المرأة في الاقتصاد الوطني، وتمكينها علمياً وعملياً لاقتحام سوق الأعمال، ذلك نظراً لتفطن الدولة على أهمية ترقية النسيج المؤسساتي التي تقف على صنعه المرأة الجزائرية، حيث قامت الحكومة الجزائرية بتنصيب العديد من الآليات المساعدة على دعم المؤسسات الناشئة الصغيرة والمتوسطة، والموجهة لفئة الشباب أصحاب المشاريع المصغرة وحتى النساء الماكثات في المنزل وأصحاب الحرف، من بين هذه الأجهزة والتنظيمات ما يلي:

ISSN : 2716-7690 / EISSN : 2716-8727
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/672 / https://www.univ-chlef.dz/jesd

أ. **الصندوق الوطني للتأمين على البطالة "CNAC"**: أنشئ كمؤسسة عمومية سنة 1994م يعمل على "تخفيف" الآثار الاجتماعية المتعاقبة الناجمة عن تسريح العمال الأجراء في القطاع الاقتصادي وفقا لمخطط التعديل الهيكلي، وقد عرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة في مساره عّدة مراحل مخصصّة للتكفل بالمهام الجديدة المخوّلة من طرف السلطات العمومية.

ب. **الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية "ANADE"**: والمسماة سابقاً الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب "ANSEJ"، التي أنشأت في 1996م، والمكلفة حصراً بالدعم المالي للشباب الذي لم يتمكن من التحصل على عمل، والذي يبلغ من العمر ما بين 19 إلى 35 سنة، وطبعاً يكون لديه أفكار حول العمل المقاولاتي. كما أطلقت في 2022/05/3 شبكة أخرى لدعم المقاولاتية النسوية في الجزائر تحت اسم (المقاوِلة)، والتي تهدف من خلالها إلى خلق روابط بين النساء المقاولات ومساعدتهن على إبراز مكانتهن وتطوير مؤسساتهن من خلال تبادل الخبرات والتجارب، والمساعدة في تشجيع المؤسسات النسوية ومرافقتها وتمويلها، ما سيسمح لهن بلعب دور فعال في تطوير وتنمية الاقتصاد الوطني، كما تهدف هذه الشبكة أيضاً إلى تحقيق العدالة في توزيع الفرص بين المقاولين والمقاولات بغية إبراز تجارب مهنية جديدة، كما يتم في إطارها تبادل الخبرات والتجارب بين النساء المقاولات، والوصول إلى الأسواق بطريقة سهلة، وتمكينهن من الاستفادة من برنامج الوكالة الدولي (السفير) الذي يسعى إلى ترقية المنتوجات المصغرة المحلية على المستوى الدولي، بالإضافة إلى السماح بتنظيم لقاءات واجتماعات للمقاولات النسوية، حضوريا أو بتقنيات التواصل عن بعد، وهذا في سبيل التعرف على المقاولات النسوية في جميع الميادين وتبادل الخبرات والتجارب كما ذكرنا سابقاً، والاستفادة منها بغية الحصول على النصائح و الإرشادات. (الإذاعة الجزائرية، 2022)

ج. **الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار "ANDI"**: تهدف إلى التكيف مع التغيرات في الوضع الاقتصادي والاجتماعي للبلاد، حيث بداية تم تكليف هذه المؤسسة بمهمة التيسير والترويج ودعم الاستثمار، سميت أولاً بوكالة تشجيع ودعم ومراقبة الاستثمار من 1993 إلى 2001، ثم الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، حيث تولت هذه الوكالة العديد من المهام تصب في دعم المستثمرين المحليين وتوجيههم.

د. **صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة "FGAR"**: أنشئ في 2002م، حيث تكمن مهمته الأساسية في تسهيل الحصول على القروض البنكية لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومشاركة البنوك في تقاسم أخطار تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال الضمانات المالية المقدمة، كما أنه يرافق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية ويساعدها في التركيب المالي للمشاريع المجدية، بما يمكنها من تبؤ مكانة متقدمة في ظل بيئة تنافسية معقدة. (FGAR, 2023)

هـ. **المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة "CNC DPME"**: تم إنشاؤه من أجل تعزيز التشاور والحوار الذي يجمع بين السلطات العمومية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممثلة بجمعيات ومنظمات مهنية لتشكيل شراكة حقيقية بين الكيانين من حيث تطوير وتنفيذ ومراقبة السياسات الموضوعة لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

و. **الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر "ANGEM"**: تم إنشاؤه في 2004، تعمل على تسيير جهاز القرض المصغر وفقا للقوانين والتشريعات المعمول بها، كما تقوم بدعم، و توجيه ومرافقة المستفيدين في تجسيد أنشطتهم ، لاسيما فيما يتعلق بتمويل مشاريعهم، ومتابعة أنشطتهم المنجزة من مع الحرص على احترام الاتفاقيات والعقود المتعلقة بالوكالة، و تنظيم معارض جهوية ووطنية لمنتجات القرض المصغر.

و. **الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة "AND-PME"**: ظهرت في سنة 2020، تتولى الوكالة تنفيذ سياسة تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال إنشاء، إنماء وديمومة هذه المؤسسات بالتنسيق مع القطاعات المعنية، وللوكالة فروع محلية تتمثل في مراكز الدعم والاستشارة وكذا مشاتل المؤسسات. (وزارة الصناعة، 2023)

ي. **الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري "ANIREF"**: تم إنشاؤها في 2007 لتعزيز الاستثمار، من مهامها الإدارة والترويج والوساطة وتنظيم الأراضي و الوساطة العقارية، و تنظيم سوق الأراضي والعقارات للمساهمة في ظهور سوق الأراضي المعدة للاستثمار.

كما تدعمت المقاولاتية النسوية من خلال مساندة العديد من المنظمات غير الحكومية منها ما هي داعمة للمقاولاتية بشكل عام، ومنها ما هو مخصص لدعم المقاولاتية النسوية بالأخص يُذكر منها:

ISSN : 2716-7690 / EISSN : 2716-8727
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/672 / https://www.univ-chlef.dz/jesd

– **نادي المقاولين والصناعيين بالمتيجة "CEIMI"**: تأسس في عام 1998، تم إنشاؤه بفضل روح المبادرة من مجموعة من الفاعلين الاقتصاديين في منطقة متيجة، مقتنعين بأن المؤسسات الخاصة لها دور مهم تلعبه في خلق فرص العمل وإضافة القيمة في الجزائر.

– **الاتحاد الوطني للمستثمرين الملاك "UNIPREST"**: أنشأها المستثمرون ومالكي ومستغلي محطات الخدمات والوقود في 1990، مبدأه الأساسي أنه يمكن أن يكون عضوا بالاتحاد كل مستثمر، مالك ومستغل لمحطات الخدمات والوقود، وبصفة عامة كل متعامل يمارس نشاطا ذا صلة بتوزيع المحروقات متى كان متمتعا بالأهلية وحقوقه المدنية. (الاتحاد الوطني للمستثمرين مالكي ومستغلي محطات الخدمات والوقود، 2023)

– **منتدى رؤساء المؤسسات "FCE"**: هو قسم تم إنشاؤه داخل منتدى قادة الأعمال لتعبئة وتشجيع قادة الأعمال الذين تقل أعمارهم عن 40 سنة، يستفيد أعضاءه من الأهداف التي يسعى إليها: توحيد الجرأة على القيام من خلال الجمع بين جميع رواد الأعمال الجزائريين الشباب، دعم الجرأة على القيام من خلال تقديم شبكة من الدعم والخبرة، نشر الجرأة على القيام من خلال تعزيز روح المبادرة بين الشباب، صقل الجرأة على القيام من خلال فك رموز الاتجاهات وتوليد المقترحات. (FCE, 2023)

– **الاتحاد العام للمقاولين الجزائريين "UGEA"**: تأسس سنة 1989 م، والذي أصبح جمعية يطلق عليها الجمعية العامة للمقاولين الجزائريين "AGEA"، والتي تهتم بتشجيع المقاولين الجزائريين، وتنمية قطاع البناء والمقاولاتية.

– **جمعية الإطارات النسوية الجزائرية أفكار "AFCARE"**: تأسست الجمعية سنة 1998م، تعمل خصيصاً لإعادة الاعتبار للتأطير النسوي في جميع المجالات، والعمل على ترقية المرأة في الميدان المهني، واقتحام مجال الأعمال والمقاولاتية، وأيضاً تقديم الاستشارة والتوجيه والأفكار المتعلقة بهذه المجالات، حيث تضم مجموعة من النساء العاملات في مختلف مجالات الحياة، منها مجالات الأعمال. (سلامي و قريشي، المقاولاتية النسوية في الجزائر: واقع الانشاء وتحديات مناخ الأعمال، 2014، صفحة 94)

– **جمعية السيدات الجزائريات رئيسات المؤسسات "SEVE"**: تأسست سنة 1993م، والهادفة إلى تحديد وتثمين إمكانيات ومعارف النساء رئيسات المؤسسات في جميع مجالات النشاط، مع دعم ومساندة مشاريع إنشاء المؤسسات النسوية، من خلال منحهم المعلومات، التوجيه، الاستشارة والنصح، كما تحدد هذه الجمعية إمكانيات الرعاية وفرص المناولة، كذا إعادة إطلاق الأعمال والاستثمارات، وتعمل على تنظيم دورات تكوينية حسب الطلب واحتياجات النساء المقاولات، مع البحث عن إمكانية تمويل النساء من طرف مانحي القروض على المستوى الوطني والخارجي، بالموازاة مع تنظيم ملتقيات في كل ما يتعلق بالمقاولاتية النسوية، والمشاركة في مختلف التظاهرات العلمية الوطنية والدولية. (سلامي و قريشي، المقاولاتية النسوية في الجزائر: واقع الانشاء وتحديات مناخ الأعمال، 2014، صفحة 95)

– **جمعية الجزائريات المسيرات وسيدات الأعمال "AME"**: تم إنشائها سنة 2005م، بهدف تشجيع عضوية السيدات العاملات أو سيدات الأعمال، ضمن الغرفة التجارية والمهنية والجمعيات التجارية، كما توفر عدة إمكانيات حديثة لسيدات الأعمال وأصحاب المهن الصغيرة، حتى تتمكن من ربطهن بعالم الأعمال ومساعدتهن في أعمالهن التجارية، بالإضافة إلى تدريب سيدات الأعمال على استخدام أساليب الإدارة الحديثة، وإنشاء شبكة لتبادل الخبرات والمعارف، كما قامت الجمعية بتنظيم العديد من اللقاءات والمؤتمرات الوطنية والدولية حول المقاولاتية النسوية، قصد توعية المرأة المقاولة، ودعم نموها وترقيتها. (سلامي و قريشي، المقاولاتية النسوية في الجزائر: واقع الانشاء وتحديات مناخ الأعمال، 2014، صفحة 95)

رغم الجهود المبذولة من طرف الحكومة الجزائرية، لدعم المقاولاتية والمقاولاتية النسوية على مستواها، إلا أنه وحسب التقارير، لا تزال الجزائر تسجل معدلات إنشاء أقل ما يقال عنها أنها ضعيفة وبعيدة عن المتوسط العام، ففي مطلع شهر مارس من سنة 2023 سجل المركز الوطني للسجل التجاري، ارتفاع حصيلة النساء العاملات إلى 182 ألف امرأة من بين 725 246 2 تاجر، أي تمثل 8% فقط، والباقي تجار رجال، وهذه الحصيلة متواضعة، كما أن من بين 182 ألف تاجرة نجد 115 166 امرأة مسجلة بصفة طبيعية، و 705 15 مسجلة بصفة معنوية (مسيرات مؤسسات)، بالتالي نستنتج أن المقاولاتية النسوية ورغم تاريخيها العريق في الجزائر، إلا أنها لازالت نسبها متواضعة جداً خاصة مسيرات المؤسسات التي تمثل 0.69% فقط من المقاولات الإجمالية في البلاد (وكالة الأنباء الجزائرية، 2022)، وهذا راجع لعدة

ISSN : 2716-7690 / EISSN : 2716-8727
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/672 / https://www.univ-chlef.dz/jesd

أسباب، أهمها نظرة المجتمع للمرأة والتي تحصرها في فكرة أن المرأة ضعيفة وغير قادرة على الولوج لعالم الأعمال، كما أن مهمتها الرئيسية في الحياة هي فقط إعالة عائلتها لا أكثر، و ضعف ونقص التمويل، فرغم الأجهزة التي تعرفنا عليها إلا أن 70% منها غير موجهة للنساء، كما أن المرأة تتخوف من فكرة الاقتراض والقدرة على تسديد جميع الفوائد والرسوم والتعامل مع الضرائب، لذا نجد أن تعاملات المرأة مع هذه الهيئات والهيئات المصرفية هي في الغالب ضعيفة.

لذا لابد من البحث عن آلية أخرى تضمن الحماية الكافية للمرأة من المخاطر، وتوفر لها خدمة الدراسات الاستثمارية و التمويل المناسب دون أعباء الفوائد وبعقود مطابقة لأحكام الشريعة الإسلامية، وترفع عنها عبء نقص الخبرة والكفاءة، كل هذا نجده متوفر في آليات التمويل الإسلامي، القائمة على مبدأ الربح والخسارة، وتقدم الخدمات الاستشارية والاستثمارية المناسبة، بالإضافة إلى تسهيلات دون فوائد، وخدمات أخرى تدعم أصحاب المشاريع الصغيرة ذوي الخبرة المتواضعة.

2. آليات التمويل الإسلامي للمقاولة النسوية

تقدم المؤسسات المالية الإسلامية مجموعة متنوعة من الآليات التمويلية التي تمزج بين الصكوك والعقود التمويلية التي تتشارك فيها المرأة المقاولة مع المؤسسة المالية، ومجموعة أخرى من الخدمات الاستثمارية والتسهيلات التي تشكل في مجملها توليفة من الدعائم للمشاريع الصغيرة والناشئة التي تكون المرأة من مؤسسيها، حيث يمكن تقسيم هذه الآليات إلى ثلاث نقاط كالتالي:

1.2. صكوك التمويل الإسلامي: حيث تطرح المؤسسات المالية الإسلامية والتي تُعتبر الهيئة الوسيطة بين أصحاب الفائض وأصحاب العجز، العديد من الصكوك أو المنتجات التي تتمكن من خلالها المرأة الاستفادة من تمويل دون فوائد، وذلك إما بمشاركة المصرف الإسلامي من خلال إحدى صيغ المشاركات، أو اقتناء أو تأجير أصول أو تصنيعها بمساهمة المصرف الإسلامي، حيث يمكن تكييف هذه المنتجات التمويلية حسب نوع الاستثمار أو المشروع.

أ. صكوك التمويل الإسلامي القائمة على مبدأ المشاركة: أي العقود التمويلية التي تقوم على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة (الغنم بالغرم)، ومن هذه العقود ما يلي:

– **المضاربة:** وهي عقد على شراكة بمال من المصرف الإسلامي وعمل من المرأة صاحبة المشروع، أي المشاركة في المشروع بين مالك رأس المال وعامل يقوم بالاستثمار بما لديه من الخبرة، ويوزع الربح بينهما في نهاية كل صفقة بحسب النسب المتفق عليها، أما الخسارة إذا وقعت يتحملها رب المال وحده ويخسر المضارب جهده و عمله. (بوعتروس، 2000، صفحة 204)

– **المشاركة:** هي عقد بين اثنين فأكثر على أن يكون المال والعمل من كل منها بقصد الربح (المال والعمل من المرأة، والمال والعمل من المصرف)، وفي مثل هذه العمليات تتحمل المؤسسة المالية والمرأة صاحبة المشروع مخاطر الخسارة، وتستفيد من الربح . (بن حسن بن أحمد الحسيني، 1999، صفحة 16)

– **الصكوك المشابهة للمضاربة:** وهي عقود تتقاطع في مبدأها مع صيغة المضاربة، وتختلف في توجهها ونذكر منها: (قحف، 2004)، (صالحي، 2006، صفحة 406)، (مسدور، 2007، صفحة 197)

– **المزراعة:** وتسمى أيضاً المخابرة وهي شراكة بين طرفين، يقدم أحدهما الأرض التي تكون صالحة للزراعة، ويقدم الثاني الجهد والعمل على المزروع بحيث تكون مدة الزراعة معلومة، على أن يشتركا بجزء شائع معلوم القدر من المحصول حسب الاتفاق، الذي يتم ضمن عقد يحمل إضافة للشروط السابقة بيان جنس البذر، وبيان من عليه البذر.

– **المساقاة:** تقوم على أساس بذل جهد من العامل في رعاية الأشجار المثمرة، وتعهد الطرف الثاني بتوفير السقي والرعاية، و يوزع الناتج المشاع من الثمار بينهما بنسبة متفق عليها، ضمن عقد يوضح حصة الناتج وشروط أخرى مماثلة لعقد المزارعة.

– **المغارسة:** وهي صيغة من صيغ استغلال الثروة الزراعية، تجمع مالك الأرض الزراعية والعامل الزراعي، بحيث يقدم الأول الأرض، و يقوم الثاني بغرسها بأشجار معينة، حسب الاتفاق المبرم بينهما ويكون الشجر والإنتاج بينهما، وأن يكون نصيب الغارس من الأرض والشجر.

ISSN : 2716-7690 / EISSN : 2716-8727
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/672 / https://www.univ-chlef.dz/jesd

ما يجدر الإشارة إليه، أن القلة القليلة من النساء اللواتي يتجهن على اعتماد الصيغ الزراعية، نظراً لعدم قدرتهن البدنية على تسيير المشاريع الزراعية، إلا في حيز ضيق لا يتعدى المزارع الأسرية.

ب. صكوك التمويل القائمة على المديونية: وهي الأكثر شيوعًا في الممارسة العملية، يتم استخدامها بشكل عام لتمويل الائتمان الاستهلاكي والشركات، وكذلك تأجير الأصول والتصنيع، وهذا النوع يفضله الكثير من المتعاملين لنقص المخاطر المترتبة عنه عكس النوع الأول.

– **المرابحة:** هو نوع من عقود البيوع والذي يتم وفقه اتفاق طرفين ضمن شروط معينة، تتمثل في تقديم الطرف الأول سلعة بثمن محدد وتقديم الطرف الثاني فضلاً عن ثمن السلعة ربحاً.

– **البيع الآجل:** يُعرف على أنه: "بيع السلعة بثمن مؤجل يزيد عن ثمنها نقداً" و ينقسم إلى شقين أساسيين البيع (الثمن) والآجل (المدة). (بن حدو، 2020، صفحة 462)

– **البيع بالتقسيط:** فيُعرف على أنه: "عقد على مبيع حال بثمن مؤجل يُسدد مفرقاً على أجزاء معلومة في أوقات معلومة". (قنطقجي، 2015، صفحة 228)

– **السَّلم:** عقد بيع مؤجل مقبوض في محل العقد، أي تعجيل الثمن و تأجيل المثمن.

– **الاستصناع:** هو " عَقد يشتري به في الحال شيء مما يصنع صنعا يلزم البائع بتقديمه مصنوعا بمواد من عنده، بأوصاف مخصوصة، وبثمن محدد" (الزرقا، 1999، صفحة 20)، يقوم بتسليمها إلى المستصنع (المشتري) في تاريخ وثمن محددين مع تأجيل دفع الثمن إلى يوم الاستلام والتسليم.

– **الإيجارة:** تعبر عن "عقد منفعة مباحة معلومة ومدة معلومة من عين معلومة أو موصوفة في الذمة أو عمل بعوض معلوم" (أبو إبراهيم سليمان، 2000، صفحة 22)، حسب هذا المفهوم يقوم المصرف بشراء الأصول التي تحتاجها المرأة صاحبة المشروع في مجالات النشاط الاقتصادي ثم يقوم بتأجيرها لها لفترة محددة تغطي الدفعات الإيجارية ثمن الأصل وكافة المصروفات مع عائد مناسب، وفي نهاية فترة الإيجار يمكن يصبح الأصل ملكاً لها بما يُسمى "الإجارة المنتهية بالتمليك" ويتحمل المصرف كل المخاطر المتعلقة بالملكية.

2.2. التسهيلات والخدمات التمويلية الأخرى: هناك تسهيلات و خدمات إسلامية أخرى منها:

أ. القروض الحسنة: تكون القروض الحسنة موجة لأغراض اجتماعية كالتعليم، الزواج، الوفاة، السكن، وأحياناً لتمويل بعض المشاريع أو الاستثمارات الخيرية والمشاريع الإنتاجية لدعم الشباب العاطل عن العمل، وهذا التمويل يكون في الغالب بتقديم ضمانات تأكد جدية المقترض ونيته السليمة في سداد مبلغ القرض كاملاً أو جزئياً حسب الاتفاق الذي تم بينه وبين البنك الإسلامي، ودون تحميل العميل أية فوائد أو مبالغ مقابل التمويل أو نسبة الأرباح.

ب. الاعتمادات المستندية: يُعرف الفقهاء الإسلاميين الاعتماد المستندي على أنه: " تعهد كتابي يُصدره المصرف بناءاً على طلب عميله المستورد لصالح الطرف الثاني ألا وهو المستفيد أي المصدر، يلتزم المصرف بموجبه الوفاء للمستفيد بقيمة الاعتماد أو بقبول كمبيالة أو كمبيالات مسحوبة بمستندات شحن البضاعة المتعاقد عليها بين المصدر والمستورد، بعد تقديمها مطابقة لشروط الاعتماد". (العيادي، 2010، صفحة 233)

ج. خطابات الضمان: هو "تعهد كتابي يصدر من المصرف بناء على طلب المتعامل، بدفع مبلغ نقدي معين أو قابل للتعيين، بمجرد أن يطلب المستفيد ذلك خلال مدة محددة، ويجوز امتداد الضمان لمدة أخرى وذلك قبل انتهاء المدة الأولى". (بباس و فالي، 2018، صفحة 39)

وكُيف خطاب الضمان حسب عدة آراء فقهية إلى خطاب الضمان كفالة لأنه يشترك مع الكفالة في معناها الفقهي أي التزام الشخص مالاً واجباً على غير نفسه لشخص ثالث، و خطاب الضمان وكالة يرجع فيها الكفيل بما يدفع من مال على مكفوله، وخطاب الضمان وكالة إذا كان مغطى تغطية كاملة بحساب العميل، وكفالة إذا لم يكن مغطى، وأما إذا كانت تغطيته جزئية فإنه وكالة في الجزء المغطى وكفالة في غير المغطى. (السبهاني، 2020، صفحة 368)

ISSN : 2716-7690 / EISSN : 2716-8727
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/672 / https://www.univ-chlef.dz/jesd

د. الكفالة والرهن: وهي ضم ذمة الكفيل إلى ذمة الأصيل في المطالبة، والكفالة بالنسبة للمستفيد منها أي المرأة المقاولة في دراستنا، هي تمويل غير فعلي، أي تولى المصرف الإسلامي كفالة أو ضمان المرأة عند استفادتها من تسهيل أو خدمات مالية أو تأجيرية من طرف آخر، ففي حالة لم تستطع سداد التزاماتها يتكفل المصرف بتغطية دينها ليصبح تمويل فعلي، والرهن هو حبس الشيء بحق الدين ليستوفى منه عند تعذر وفائه، (السبهاني، 2020، صفحة 368) حيث يمكن للمرأة حجز مثلاً مجوهراتها عند البنك كرهن مقابل دين، وعند تعذرها عن وفاء الدين يستوفي المصرف الإسلامي دينه لعد بيع المجوهرات.

3. إيجابيات وسلبيات التمويل الإسلامي للمقاولاتية النسوية في الجزائر

حتى نتمكن من إدراك مدى جاهزية آليات التمويل الإسلامي لتمويل المقاولاتية النسوية في الجزائر، لابد من إلقاء نظرة على واقع التمويل الإسلامي في الجزائر، ثم الانتقال إلى الربط بينهو بين المقاولاتية ، من خلال البحث في إيجابيات التمويل الإسلامي ومعيقات تمويله للمقاولة النسوية.

تعتبر تجربة التمويل الإسلامي في الجزائر فتية نوعاً ما، حيث يتشكل هيكلها من مصرفين إسلاميين اللذان يعتبران فروع لمصارف أجنبية، وهما مصرف البركة الذي أنشأ سنة 1991، ومصرف السلام الجزائري الذي أنشئ سنة 2008، وعدة نوافذ إسلامية في بنوك عمومية وخاصة ظهرت بعد إصدار النظام 18-02 في 04 نوفمبر 2018 و النظام 20-02 في 2020. حيث استطاعت المصارف العمومية إلى غاية الثلاثي الأول من سنة 2023 على فتح ما يقارب 398 نافذة إسلامية على مستوى ربوع الوطن. (الإذاعة الجزائرية، 2022)

هذا ما جعل مساهمة الجزائر بالأصول المالية الإسلامية على مستوى النظام المصرفي الجزائري وعلى المستوى العالمي ضئيلة جداً، حيث أصبحت المنتجات الإسلامية تستحوذ على 16% من الحصة السوقية فقط، والمتمثلة في المرابحة العقارية، والمرابحة للسيارات والمرابحة للتجهيزات والإيجار المنتهي بالتمليك، وهي معاملات توفرها مختلف البنوك الجزائرية العمومية منذ إطلاق خدمات الصيرفة الإسلامية في الجزائر، أي أنها في المجمل تعتمد على صيغ المرابحة أكثر، أما البنوك الإسلامية فهي تستحوذ على 3% من الحصة السوقية، أما على المستوى العالمي، فمجموع النوافذ والمصارف الإسلامية الجزائرية لا يتعدى 0.20% من مساهمته في السوق المصرفية الإسلامية الدولية. (حذاقة، 2022) وتتوعد المصارف الإسلامية بإطلاق امتيازات لتمويل مشاريع الشباب والمؤسسات الناشئة قريباً، من خلال قانون النقد والقرض قيد التعديل لسنة 2023، لكن رغم هذا يطرح التساؤل ما إن كان التمويل الإسلامي في الجزائر بهذه الإحصائيات قادر على دعم المقاولاتية النسوية في الجزائر؟

1.3. إيجابيات التمويل الإسلامي للمقاولة النسوية في الجزائر: يمتلك التمويل الإسلامي في الجزائر وفي العالم، العديد من النقاط، التي يمكن أن تكون ميزات تستفيد منها المقاولة النسوية، أهمها ما يلي:

- بما أن المرأة الجزائرية هي امرأة مسلمة، يهمها كثيراً مصادر الأموال التي تبدأ بها مشروعها، وبما أن جميع منتجات التمويل الإسلامي خضعت للرقابة الشرعية قبل توجيهها لجمهور العملاء، بالتالي فجميعها أساليب حلال وخالية من جميع أوجه التعاملات الحرام أو الربوية، بالتالي فهي تلائم إلى حد كبير توجهات المرأة الثقافية والدينية والعقائدية؛
- يحقق التمويل الإسلامي للمشروعات الصغيرة العدالة بين طرفي المعاملة بحيث يحصل كل طرف على حقه بدلاً من نظام الإقراض بفوائد ، فأساليب التمويل تضمن استخدام التمويل المتاح في المشروعات الحقيقية وهو ما يؤدي إلى قيمة التنمية المجتمعية، بينما في الأساليب الأخرى قد تستخدم الأموال لأغراض شخصية بعيدة عن المشروعات المقدمة للتمويل مما يؤدى إلى تكريس حال الديون وزيادة حدة الفقر في المجتمع؛
- يتميز التمويل الإسلامي بالتنوع لأنه يلبي جميع المتطلبات، ويظهر ذلك التنوع في أساليب قائمة على المعاوضات التي أساسها العدل مثل المشاركات والائتمان التجاري، وبجانبها توجد أساليب قائمة على الإحسان مثل القروض الحسنة والصدقات التطوعية والزكاة والوقف؛
- إلى جانب ما تقدمه المؤسسات المالية الإسلامية من تمويل ملائم لجميع المجالات، فهي تقدم أيضا العديد من الخدمات الاستشارية والتوجيهية، أيضاً تشارك في بعض العقود بخبرتها في الاستثمار، مع تقديم دراسات جدوى اقتصادية للمشروعات، وتساعد العميل على المفاضلة بين الاستثمارات الملائمة؛

ISSN : 2716-7690 / EISSN : 2716-8727
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/672 / https://www.univ-chlef.dz/jesd

– يقدم التمويل الإسلامي قروضاً بدون فوائد، والمسماة بالقروض الحسنة، ورغم أن في الجزائر شروط الحصول على القرض الحسن صعبة نوعاً ما، وموجهة إلى الجانب الاستهلاكي نظراً لصغر مبالغها، إلا أنها تعتبر إضافة للماكثات في المنزل، واللواتي لا يملكن التمويل المناسب لبدء مشاريعهن، اللواتي أيضاً لا يملكن القدرة أو لا يتقبلن دفع فوائد ربوية.

2.3. عوائق التمويل الإسلامي للمقاولة النسوية في الجزائر

– قلة مؤسسات التمويل الإسلامي في الجزائر، حيث نجد فقط مؤسستين مصرفيتين، ونوافذ إسلامية على مستوى المصارف، بالتالي فتجربة التمويل الإسلامي في الجزائر لازالت فتية وضيقة النطاق،

– غياب سوق مالي إسلامي، والذي يشجع على تداول الصكوك الإسلامية وتوسيع نطاقها، كما يوسع نطاق التمويل الإسلامي المقدم، في الوقت المناسب وبالمبالغ المناسبة؛

– تعاني الآليات التمويلية الإسلامية في الجزائر من التقيد وعدم امتلاك الحرية الكافية للتجديد والابتكار، فنجد المنتجات المصرفية المقدمة لازالت تقليدية، وتنحصر أغلبها في الآليات المعتمدة على المديونية نظراً لقلة المخاطر عليها، ما ينتج عنه ضعف القدرة التنافسية لهذه المؤسسات؛

– تخوف المجتمع الجزائري ونقص ثقتهم في المصارف والنوافذ الإسلامية المفتوحة على مستوى الوطن، وبما أن النساء يمثلن نصف المجتمع أو أغلبه كثافة، لذا فنسبة كبيرة منهن تمتلك فكرة أن لا مصداقية للتمويل الإسلامي في الجزائر، والجزء المتبقي منهن لا يُدركن ولا يملكن فكرة كافية على منتجات التمويل الإسلامي وأهميتها، نظراً لنقص الأساليب الإعلامية والتوعوية؛

– التوزيع غير المتكافئ لوكالات المصارف الإسلامية عبر ربوع الوطن، حيث نجد العديد من الولايات والمناطق الريفية التي ترتفع فيها نسبة النساء العاملات في المهن والحرف منزلياً تغيب فيها وكالات المصارف الإسلامية، وبالرغم من أن المصارف العمومية تبذل قصارى جهدها لتوسعة شبكة نوافذها الإسلامية، إلا أن لازالت الكثير من المناطق تفتقر لمثل هذه العمليات؛

– قلة الكفاءات البشرية المؤهلة في قطاع التمويل، وهذا تحدي كبير أمام قطاع التمويل الإسلامي، فنجدها غير قادرة في كثير من الأحيان على إيصال الخدمات المناسبة للزبائن والتي هم بحاجة إليها؛

– عدم التخصص القطاعي في المنتجات، حيث المنتجات التي تطرحها المؤسسات المالية الإسلامية في الجزائر كما ذكرنا سابقا، هي منتجات تقليدية عامة يمكن تكييفها حسب نوع المشرع، بالتالي فهي منتجات خام بحاجة إلى التطوير بقصد الملائمة والتناسب مع القطاعات المختلفة (قطاع التجارة، الخدمات، الزراعة، الصناعة، العقارات)؛

– ارتفاع هامش ربح المصرف الإسلامي من المعاملات التي يطرحها، وخاصة أن المشاريع التي تقدمها النساء هي مشاريع صغيرة و بالتالي عوائدها متواضعة، لذا تتهرب النساء من المعاملات المصرفية الإسلامية لتخوفها من الهوامش المرتفعة والتي لا تراعي قدرة المشروع أو عوائده أو مدى صغر حجمه؛

– عدم توفر منتجات تمويلية مخصصة للنساء العاملات، فإذا ما اطلعنا على جميع الخدمات والعقود التمويلية التي تطرحا المصارف والنوافذ الإسلامية في الجزائر، نجد أنها لا تعطي للمرأة شيء من الخصوصية بل هي عامة، كما أن مجملها يدعم المشاريع الاستثمارية الكبرى دوناً عن المشاريع الناشئة.

4. النتائج ومناقشتها:

جاءت ورقتنا البحثية هذه بجملة من النتائج الهامة والتي قد تفيد بشكل كبير صناع القرار في البلاد، نذكر منها:

– منذ الاستقلال عملت الجزائر على تشجيع دور المرأة في الاقتصاد الوطني، وتمكينها علمياً وعملياً لاقتحام سوق الأعمال، ذلك بتنصيب العديد من الآليات المساعدة على دعم المؤسسات الناشئة الصغيرة والمتوسطة، والموجهة لفئة الشباب أصحاب المشاريع المصغرة وحتى النساء الماكثات في المنزل وأصحاب الحرف، من هذه الأجهزة CNEC، ANADE، ANGEM، ANDI، FGAR-،CNC

ISSN : 2716-7690 / EISSN : 2716-8727
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/672 / https://www.univ-chlef.dz/jesd

DPME، AND-PME، ANIREF، CEIMI، UNIPREST، FCE، UGEA، بالإضافة الى جمعيات مخصصة لدعم المرأة المقاولة نذكر منها AFCARE، SEVE، AME؛

– رغم الجهود المبذولة من طرف الحكومة الجزائرية، لدعم المقاولاتية النسوية على مستواها، إلا أنها لا تزال تسجل معدلات إنشاء أقل ما يقال عنها أنها ضعيفة وبعيدة عن المتوسط العام.

– سبب ضعف حصيلة المقاولاتية النسوية في الجزائر العديد من المعيقات التي تشهدها منها: ضعف ونقص تمويل الأجهزة الداعمة والتي ذكرناها سابقاً لأن معظمها غير موجه للنساء، بالإضافة إلى تخوف المرأة من فكرة الاقتراض من المصارف وعدم القدرة على تسديد مختلف الالتزامات والفوائد، والتعامل مع الضرائب، مع قلة خبرتهن الاستثمارية في التعامل مع الممتلكات والمشاريع الاستثمارية؛

– تقدم المؤسسات التمويلية الإسلامية العديد من آليات التمويل من صكوك وعقود تمويلية إسلامية، قائمة على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة، منها المضاربة، المشاركة، المغارسة، المزارعة، المساقاة، وصكوك وعقود تمويلية إسلامية قائمة على مبدأ المديونية، منها المرابحة، السَّلم، الإستصناع، البيع الآجل، البيع بالتقسيط، الإيجارة، بالإضافة إلى توفير خدمات وتسهيلات أخرى مثل القرض الحسن، الاعتمادات المستندية، خطابات الضمان، الكفالة، الرهن؛

– تعتبر تجربة التمويل الإسلامي في الجزائر فتية وغير متطورة، نظراً لغياب الأطر التشريعية والقانونية اللازمة، وعدم توفر البيئة التنظيمية الملائمة مع غياب العنصر البشري المؤهل، وغياب سوق مالي داعم، وايضاً عدم تنوع منتجاتها وعقودها التمويلية؛

– تستطيع المؤسسات التمويلية الإسلامية في الجزائر تقديم الدعم للمقاولاتية النسوية ولكن بشكل ضئيل، نظراً للعوائق التي تحده، منها عدم تنوع منتجات وصكوك التمويل الإسلامي، وهامش الربح المرتفع التي تفرضه هذه المؤسسات، إضافة غلى عدم تخصص هذه المنتجات في القطاعات التي يمكن أن تشغلها المرأة بكثرة، مع نقص ثقة العملاء من النساء في مصداقية هذه المؤسسات كون أن الاستراتيجيات التسويقية التي تتبعها هذه المؤسسات غير ناجعة.

الخلاصة:

في الأخير يمكن القول أن المرأة الجزائرية في عصرنا الحالي أصبحت تمثل قوة عاملة معتبرة في المجتمع، أن تثبت كفاءتها على مستوى العديد من الميادين من تجارة، صناعة، حرف وغيرها، لكن البيئة الاجتماعية والاقتصادية لازالت تخلق أمامها العديد من العقبات، أولها غياب الداعمين والممولين لمثل هذه المشاريع، ورغم تفطن الدولة الجزائرية بالدور البارز الذي تلعبه المرأة في الرفع من المستوى المعيشي وتحقيق الاكتفاء الذاتي انطلاقا من أسرتها وبيئتها التي تنشط فيها وتشجيع النمو الاقتصادي، إلا أن الآليات التي وضعتها كمساندة لها فشلت في تقديم الدعم الكافي، وهذا ما أثبتته النسب المنخفضة للمقاولة النسوية والتي بالكاد ترتفع وتتحسن، لذا كان من الضروري أن نبحث في سبل أخرى تكون أنجع وأنسب لتحسين مسار المرأة الناشطة في مجال الأعمال، ولم نجد أفضل من الآليات التمويلية الإسلامية، التي تقدم بدائل تمويلية ملائمة وبطريقة شرعية.

الاقتراحات:

وفي سبيل إعطاء قيمة مضافة للورقة البحثية، نقترح على الجهات المعنية من مؤسسات تمويلية جزائرية وجهات حكومة، مجموعة من النقاط لزيادة دعم التمويل الإسلامي للمقاولات النسوية منها:

– العمل على ابتكار منتجات جديدة وأكثر تخصصاً في المجالات القطاعية، خاصة القطاعات التي تشغلها المرأة؛

– محاولة تشجيع المشاريع الناشئة والمقاولات الشبابية من خلال عقود مخصصة وتسهيلات حلال تدعم هذه المشاريع؛

– محاولة تنشيط سوق مالية إسلامية لتشجيع تداول الصكوك ورفع سقف التمويل الإسلامي؛

ISSN : 2716-7690 / EISSN : 2716-8727
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/672 / https://www.univ-chlef.dz/jesd

– دراسة هوامش الأرباح على المنتجات المصرفية الإسلامية وتكييفها حسب حجم كل مشروع وقدرته؛

– توسيع شبكة المصارف والنوافذ الإسلامية وتشجيع إنشاء وكالات في المناطق النائية والصحراوية؛

– القيام بحملات تحسيسية حول التمويل الإسلامي ومزاياه ومدى مصداقيته، ومحاولة القيام بحملات ترويجية في المناطق النائية.

آفاق الدراسة: من خلال النتائج المتوصل إليها والمنبثقة على الورقة البحثية، يمكن طرح عدة آفاق لهذا الموضوع والتي يمكن أن تكون انطلاقة لأبحاث أخرى واعدة، نذكر منها:

– متطلبات اعتماد الصكوك الإسلامية في الجزائر لتعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة الجزائرية؛

– دور الصكوك الإسلامية الزراعية في تحسين كفاءة المرأة المزارعة في الجزائر؛

– دور صكوك المضاربة في تعزيز كفاءة المؤسسات الناشئة للمرأة الجزائرية.

الإحالات والمراجع:

- أحمد العيادي. (2010). أدوات الإستثمار الإسلامية: البيوع والقروض والخدمات المصرفية. القاهرة: دار الفكر.

– أحمد بن حسن بن أحمد الحسيني. (1999). صناديق الاستثمار: دراسة وتحليل من منظور الاقتصاد الإسلامي. الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة.

– الاتحاد الوطني للمستثمرين مالكي ومستغلي محطات الخدمات والوقود. (2023). حول الاتحاد. تاريخ الاسترداد 20 أفريل، 2023، من الاتحاد الوطني للمستثمرين مالكي ومستغلي محطات الخدمات والوقود: https://uniprest.org/ /

– الإذاعة الجزائرية. (2022). إطلاق أول شبكة وطنية لترقية المؤسسات النسوية. تاريخ الاسترداد 22 أفريل، 2023، من الإذاعة الجزائرية: https://news.radioalgerie.dz/ar/node/10080

– الإذاعة الجزائرية. (2022). صيرفة إسلامية: القرض الشعبي الجزائري يحصل على 16 مليار دينار. تاريخ الاسترداد 28 أفريل، 2023، من الإذاعة الجزائرية: https://news.radioalgerie.dz/ar/node/17108

– الزرقا ,م .أ .(1999) .عقد الاستصناع ومدى أهميته في الاستثمارات الإسلامية المعاصرة .جدة :المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب.

– سامر مظهر قنطقجي. (2015). صناعة التمويل في المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية (الإصدار 02). سوريا: دار أبي الفداء العالمية للنشر.

– سلامي ,م .(2021) .عوائق وتحديات المقاولاتية النسوية بالجزائر :أي تأثير لمتغير النوع الاجتماعي .مجلة مجاميع المعرفة ,(01) 07 , 49-65.

– صالح صالحي. (2006). المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي. القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع.

– عبد الجبار السبهاني. (2020). خطابات الضمان في المصارف الإسلامية. تاريخ الاسترداد 2023 أفريل، 2023، من https://al-sabhany.com/index.php/articles/letters-of-guarantee-in-islamic-banks

– عبد الحق بوعتروس. (2000). الوجيز في البنوك التجارية: عمليات، تقنيات، تطبيقات. قسنطينة: جامعة منتوري.

– عبد الكريم حذاقة. (2022). الجزائر: جهود وآفاق واعدة لقطاع الصيرفة الإسلامية. تاريخ الاسترداد 22 أفريل، 2023، من الجزيرة نت: https://www.aljazeera.net/ebusiness/2023/3/29/7

– عبد الوهاب أبو إبراهيم سليمان. (2000). عقد الإجارة مصدر من مصادر التمويل الإسلامية (الإصدار 03). جدة: المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب.

ISSN : 2716-7690 / EISSN : 2716-8727
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/672 / https://www.univ-chlef.dz/jesd

- علي سنوسي. (2016). أهمية التمويل الأصغر في دعم المقاولاتية النسوية في الجزائر: تجربة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر. الملتقى الدولي حول التوجهات الحديثة للسياسة المالية للمؤسسة (الصفحات 01-19). المسيلة: جامعة محمد بوضياف.
- فارس مسدور. (2007). من الفقه إلى التطبيق المعاصر بين البنوك الإسلامية. الجزائر: دار هومة.
- فايزة بلعايد، مصطفى بياض، و عبد الجليل مقدم. (2019). واقع المقاولة النسوية في الجزائر ونماذج ناجحة عن ريادة المرأة المقاولة. مجلة المقار للدراسات الاقتصادية ، 03 (02)، 23-38.
- فؤاد بن حدو. (2020). الصيرفة الإسلامية: موسوعة علمية عن آلية عمل البنوك الإسلامية. الجزائر: ألفا للوثائق.
- مرزوق. (2021). ماهية المقاول. تاريخ الاسترداد 10 أفريل، 2023، من موقع جامعة البويرة: http://www.Fecg.univ-bouira.dz
- منذر قحف. (2004). مفهوم التمويل في الإقتصاد الإسلامي (الإصدار 03). جدة: المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب.
- منيرة بباس، و نبيلة فالي. (2018). الصناعة المصرفية الإسلامية في ظل تنامي ظاهرة اللاوساطة المالية. مجلة نماء للاقتصاد والتجارة (03).
- منيرة سلامي، و يوسف قريشي. (2014). المقاولاتية النسوية في الجزائر: واقع الانشاء وتحديات مناخ الأعمال. مجلة أداء المؤسسات الجزائرية (05)، 85-104.
- وزارة الصناعة. (2023). وكالة تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الابتكار. تاريخ الاسترداد 20 أفريل، 2023، من وزارة الصناعة: https://www.industrie.gov.dz/adpmepi/
- وسيم فنينش. (2020-2021). المقاولاتية النسوية في الجزائر وإشكالية المجال الاجتماعي. أطروحة دكتوراه . الجزائر، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية: قسم علوم الاجتماع، سطيف: جامعة سطيف 2.
- وكالة الأنباء الجزائرية. (2022). إرتفاع عدد النساء التاجرات بقرابة 18 بالمائة خلال السنوات الخمس الأخيرة. تاريخ الاسترداد 23 أفريل، 2023، من وكالة الأنباء الجزائرية: https://www.aps.dz/ar/economie/140533-18
- Dif, A. (2009-2010). L'entreprenariat Feminin - cas de wilaya d'oran. Mémoire de magister en sciences commerciales . senia-oran, Université d'oran.
-FCE. (2023). Les 4 missions de JIL'FCE . Consulté le Avril 20, 2023, sur FCE: http://www.fce.dz/jilfce/les-4-missions-de-jilfce/
-FGAR. (2023). FGAR. Consulté le Avril 2023, 20, sur FGAR: https://www.fgar.dz/portal/ar

ISSN : 2716-7690 / EISSN : 2716-8727
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/672 / https://www.univ-chlef.dz/jesd